هل أن غلاء التكلفة وعدم الثقة في المنظومة وراء عزوف المستهلك؟

تجاوز عدد الأسقف الشمسية في بلادنا الثلاثة آلاف حيث تسعى الدولة الى بلوغ ثمانية آلاف سقف شمسي في حدود 2016.

ويتضمن هذه الأسقف يصبح بامكان المواطن بيع الكهرباء الى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء انواء من الطاقة الشمسية التي تهيأ بفضل فاعلية الكهرباء المستعملة حاليا من ذلك الانارة وتشغيل اجهزة... وهذا البرنامج موجه أساسا لفائدة الفرديين وليس للشركات والمصانع.

وتشجع الدولة من خلال هياكلها الفنية بتقديم دعم مادي للمواطن خلال عملية تركيز الواحة الشمسية بما قيمته 1450 دينار وتسهيلات اخرى عبر البنوك خاصة وان بلادنا سوف تشهد في أفق 2020 نقصا على مستوى الموارد الطاقية لتوليد الكهرباء وأساسا الغاز الطبيعي مع تسجيل ارتفاع في نسبة الاستهلاك مما يطرح مشكلة العجز الطاقي وستكون المكالمات هنا العجز مباشرة من خلال الارتفاع في سعر الكهرباء الخاص بالاستهلاك المنزلي وارتفاع كلفة النشاط الصناعي وسائر الأنشطة الاقتصادية.

غير ان الحل لهذه المشكلة يبدو بسيطا وجاهزا وهو الاعتماد على الطاقة البديلة ومنها الشمسية وتعميمها وتوسيع استعمالها. وفي هذا السياق تراهن الدولة على ان تبلغ نسبة الطاقة البديلة 30 بالمائة من مجموع الطاقة الموليدة للكهرباء في حدود سنة 2030. والتسليط الضوء على هذا الموضوع الذي يهم المواطن بشكل مباشر اتصلنا بمختلف الهياكل الفاعلة والمعنية على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة فضلا عن الشركات الناشطة في مجال تركيز الأسقف الشمسية. فما مدى أهمية هذه الطاقة وما مدى الاقبال عليها؟

اعداد: سامية جاء بالله

إن الاقتطات الشمسية تخزن الطاقة الشمسية وتحولها الى طاقة فوطوضوئية تدير بصفة عادية حتى وإن انخفضت درجات حرارة الشمس الى أدنى مستوياتها هذا ما أكده لنا سيد السؤولين بحديد الشركات الناشطة في مجال الطاقة الفوطوضوئية.

هذا وأكد المدير التجاري لاحدى هذه الشركات السيد حسام السنوسي أن المواطن يمهل بصفة عادية كل ما يتعلق بالأسقف الشمسية باعتبار أن الدولة لا تمثل مدهورة في التعريف بها وتشجيع المواطن على الإقبال على الطاقة البديلة. فالاسقف الشمسية لم تقل حسب رأيه المحلات التجسيسية التي وجدها السكان التونسي في الشوارع الفارغة.

وتعتبر هذه الأسقف اقتصادية ومربحة للمستهلك خاصة وأن سعر الكهرباء يرتفع من سنة الى أخرى.

وبخصوص النصائح يعطي الشركات الناشطة في مجال الطاقة الفوطوضوئية فإن أغلبها تستخدم مدارات مقللة تأكد صيانة مستديرة زهيدة الثمن ولا تتطلب من المواطن تمويلا ثانيا لتركيز الأسقف الشمسية وهو ما يرغب فيه المواطن المستهلك باعتبار أن الشركات الناشطة لا يكون مجبرها زهيدا وعدم دفعه التمويل الثاني بالاضم بشركة الشركات نفسها هذا ما أكده لنا السيد حسام السنوسي.

وتعد شركات من الشركات الصغرى في هذا المجال وهي تستخدم الشركات الأجنبية في تركيز الأقطات الشمسية.

وبالنسبة الى التمويل الذاتي فإنه يتأخر من مدارل الى آخر لأنه يرتبط أساسا بمساهمة القرض الذي يتوفر به تركيز هذه الأقطات الشمسية كما يتأخر حسب النظام الذي سيتم تركيزه.

القرض يقتصر على الأجهزة ذات قوة 1 كيلو و2 كيلو واط كرات

وفيل العائلة التي تعمل بها الشركة التونسية للكهرباء والغاز وكل الشركات الناشطة في مجال الطاقة الفوطوضوئية وهي أن يكون الإنتاج أقل من الاستهلاك أو أن يكونا متساويين فالمواطن الذي يستهلك عادة ما قيمته ستين دينارا في الشهرين عليه تركيز نظام أسقف بقوة 1 كيلو واط (كرات) أما من يستهلك ما قيمته 120 دينار خلال شهرين فإن نظام الأسقف لا بد أن يكون ذي قوة 2 كيلو واط كرات عندما أن الشيء بالنسبة للعائلات التي تستهلك عادة ما يقدر قوة 2 كيلو واط كرات من الطاقة الفوطوضوئية باعتبار استعمالها للمكيفات على حدو السنة والإشكال هنا يكمن في كون كل مواطن يرغب في تركيز سقف شمسي قدرته 3 كيلو واط كرات لا يمكنه التصاح بغرض باعتبار أن ذلك يدخل في شريحة مسيوري المحال لأن القرض لا يتجاوز الاستهلاك الذي سيركز سقفا شمسيا لا تتعدى قدرته 2 كيلو واط كرات.

ويطالب السيد عاطية زواي مدير شركة خاصة الطاقات المتجددة موجودة بجهة الساحل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بضرورة إسناد القروض الى كل أنواع الاستهلاك حتى يرتفع الاقبال على تركيز هذه الأقطات الشمسية.

ويكلف ثمن تركيز هذه الأقطات حوالي خمسة آلاف دينار أي 1.1 كيلو واط كرات وحوالي ثمانية آلاف وخمسمائة دينار للجهاز بقوة 2 كيلو واط كرات وحوالي 14 ألف دينار لقوة 3 كيلو واط كرات أما 4 كيلو واط كرات فيكلف المواطن 17 ألف دينار و5 كيلو واط كرات يكون ثمنه حوالي 21 ألف دينار.

وقال السيد عاطية زواي إن الأسقف الشمسية تعد اقتصادية بالنسبة للمواطن باعتبار أن ثمن تركيز الأسقف هو ثمن الكهرباء المستهلك خلال ثماني سنوات باعتبار الزيادة السنوية في سعر الكهرباء والتي تقدر بـ5 بالمائة علما وأن ثمن كيلو واط من الكهرباء يعادل 250 مليم.

مراحل تركيز الاقطات الشمسية

وبالنسبة الى المراحل التي يمكن للمواطن اتباعها لتركيز الأسقف الشمسية يشارك في المرحلة الأولى في الاتصال بين المواطن والشركة المزودة وفي مرحلة ثانية تقوم الشركة بالكشف عن الاستهلاك السنوي من الكهرباء للمواطن الراغب في تركيز الأسقف الشمسية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك لمعرفة قوة الأسقف التي يجب تركيزها في منزله.

أما المرحلة الثالثة فهي القيام بالمكالمة الفاء مع المديرية 30 في مدارل الشركة في مرحلة رابعة وذلك حسب ما بينه لنا السيد وسام لولاء عبر تلفني تجاري بشركة.

وبخصوص الإقبال أكد محدثنا تطور استعمال الطاقة الشمسية لكن كمقابله أكد أيضا على وجود خوف لدى المواطن من تكلفة هذه الأسقف وهو ما يطيره بعض المواطنين حائلا على تركيز الواقط الشمسية.

وتواصل الشركة التي يعمل بها محدثنا وغيرها صفالس يعتزم أثناني مكتب بعض الشركات الأخرى التي تقدم نفسها على أنها شركة تستخدم التنوع الأنثاني دون تقديم شهادة في الغرض في حين أنها تستخدم التنوع الصيني الذي تختلف جودته عن جودة التنوع الألماني.

وإضافة الى استعمالها التنوع الألماني تتعامل هذه الشركة مع شركة تونسية تقوم بتصنيع هذه الأسقف في تونس وذلك تشجيعا منها للصناعة التونسية ويمكن الفرق في الأسعار بين التنوعين الألماني والتونسي هو القيمة المضافة أي أن سعر التنوع الألماني يزيد عن سعر التنوع التونسي بـ18 بالمائة وذلك حسب ما أكده السيد وسام لولاء عبر.

حياة تبوبي

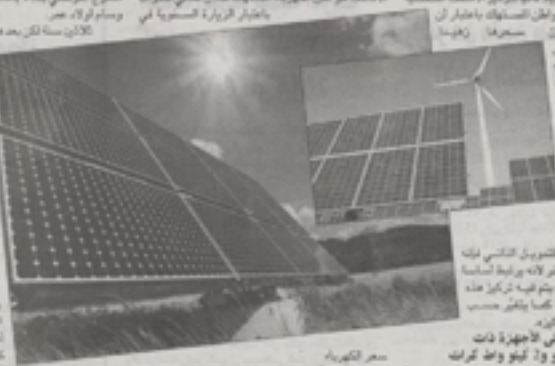

> في حدود 2020 سينخفض الاحتياطي من الغاز الطبيعي الى مستوى حاد.

احمد الشريف

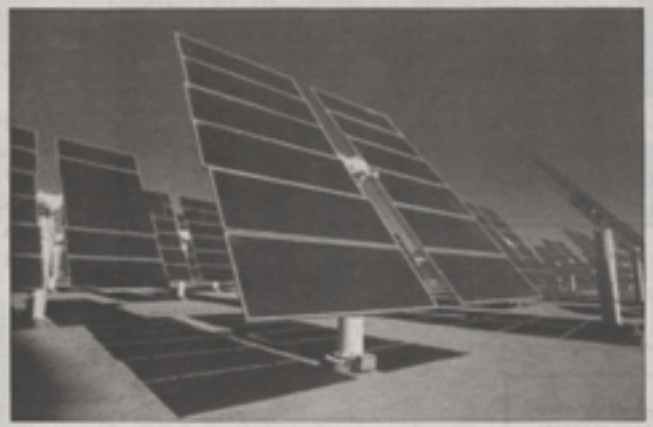

وقد بدأ تنفيذ المشروع عام 2010 حيث لم يقبل عليه التونسي بكثرة نظرا لغلاته ارتفاع حيث كانت تكلفته تبلغ حوالي 10 آلاف دينار لكن اليوم أصبح المواطن المتبقي المتبقية الوسطى بامكانه تركيز هذه الطاقة الفوطوضوئية بدعم من الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وتشجيع المواطن على الإقبال على تركيز هذه الأسقف هناك بعض التسهيلات في دفع تكاليف تركيزها على غرار التمتع بقرض من أحد البنوك بقيمة 3500 دينار يقع سدادها على 7 سنوات حسب فواتير الشركة التونسية للكهرباء والغاز أي دفع ما يعادل 100 دينار في كل فاتورة.

وهذا المبلغ يسدد الى المواطن الذي يرغب في اقتناء 1 كيلو واط كرات أي للمواطن الذي يستهلك أكثر من 2000 كيلو واط ساعة سنويا بعد كشف الاستهلاك السنوي للكهرباء.

ومن يستهلك أكثر من 4000 كيلو واط ساعة سنويا يتطلع بقرض قيمته 6500 دينار لأنه سيقتني سقفا ب 2 كيلو واط كرات. والإشارة فإن الشركة التونسية للكهرباء والغاز هي الضامن لدى البنك وهو ما يعتبره السيد أحمد الشريف مدير إداري بـ«الستاغ» تشجيعا كبيرة من أجل التشجيع على استعمال الطاقة الشمسية

ومن بين شروط تركيز الأسقف الشمسية هو أن يكون منزل المواطن سطح كما يجب ان يكون له استهلاك سنوي أي أن المواطن الذي يملك منزلا جديدا لا يمكنه تركيز الأقطاب شمسيا بمنزله الذي لديه «الستاغ» للحصول على الفواتير خلال أسبوع واحد وفي مرحلة ثانية وبعد الحصول على الموافقة يتوجب الحريف إعلام «الستاغ» القيام بالمعاينة التثبت من تركيزها ودستي مطابقتها للمواصفات حتى لا يجد المواطن نفسه أمام تجهيزات غير مطابقة للمواصفات ليقع ربطها بشبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بعد تركيب عداد خاص لكشف الاستهلاك وذلك حسب ما ذكره السيد أحمد الشريف.

وتعتبر الانارة التي أن المواطن ينتج الطاقة الفوطوضوئية يوميا ويستهلك ما يمكن استهلاكه ويقع نقل الكمية المتبقية من الانتاج الى الشبكة ليعيدها الى «الستاغ» لكن هذه الأخيرة لا تشتريها من المواطن بمقابل مادي ولكن يمكن أن تر جعها له في أيام قادمة عندما يحتاج لها أي عندما يكون استهلاك أكثر من انتاجه للطاقة.

ويوجد حاليا حوالي 50 شركة تعمل بصفة مستمرة بينهما حوالي 7 شركات أصبحت تنتج هذه الأسقف في تونس بعد أن كانت تستوردها من الخارج

> أكثر من 3000 حريف أقبلوا على تركيز الأسقف الشمسية منذ 2012.

باعتبار عدم وجود استهلاك سابق له

ومن التشجيع الذي يتبعه الحريف الذي يرغب في تركيز الأسقف الشمسية يتوجه في مرحلة أولى الى الشركة المختصة في هذا المجال ويودع ملفه لدى «الستاغ» للحصول على الفواتير خلال أسبوع واحد وفي مرحلة ثانية وبعد الحصول على الموافقة يتوجب الحريف إعلام «الستاغ» القيام بالمعاينة التثبت من تركيزها ودستي مطابقتها للمواصفات حتى لا يجد المواطن نفسه أمام تجهيزات غير مطابقة للمواصفات ليقع ربطها بشبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بعد تركيب عداد خاص لكشف الاستهلاك وذلك حسب ما ذكره السيد أحمد الشريف.

وتعتبر الانارة التي أن المواطن ينتج الطاقة الفوطوضوئية يوميا ويستهلك ما يمكن استهلاكه ويقع نقل الكمية المتبقية من الانتاج الى الشبكة ليعيدها الى «الستاغ» لكن هذه الأخيرة لا تشتريها من المواطن بمقابل مادي ولكن يمكن أن تر جعها له في أيام قادمة عندما يحتاج لها أي عندما يكون استهلاك أكثر من انتاجه للطاقة.

ويوجد حاليا حوالي 50 شركة تعمل بصفة مستمرة بينهما حوالي 7 شركات أصبحت تنتج هذه الأسقف في تونس بعد أن كانت تستوردها من الخارج

> بعض الشركات الناشطة في مجال الطاقة الفوطوضوئية تعمل حول طلب تمويل خاص من الحريف.

وللتذكير فإن بلادنا تنتج الطاقة الكهربائية أساسا من استغلاص الغاز الطبيعي الذي لا يكفي لإنتاج الكهرباء لذلك تستورد من الجزائر للتمكن من الانتاج. لكن الى حدود 2020 سوف ينخفض مستوى الاحتياطي بشكل حاد لذلك يجب تنويع مصادر الطاقة والتشجيع على الطاقات البديلة منها الشمسية

وتعتبر «الستاغ» شريكا مهما وفعالا في هذا البرنامج الخاص بتركيز الأسقف الشمسية الموفر الطاقة وخلق تنسيق خدماتي بين الشركات الناشطة في هذا المجال.

ويجب بلوغ 30 بالمائة طاقة بديلة ومتجددة (شمسية ورياح) والبقية سيكون من الغاز الصخري والفحم الحجري والغاز الطبيعي الى حدود 2030.

الشريحة الكبرى تستهلك أقل من 2000 كيلو واط ساعة سنويا

هذا تقريبا 78 بالمائة من المستهلكين للكهرباء يستهلكون أقل من 2000 كيلو واط ساعة سنويا وحوالي 16 بالمائة يستهلكون بين 2000 و4000 كيلو واط ساعة سنويا لذلك فإن القرض الممنوح من البنك المتصدر على 1 كيلو و2 كيلو واط كرات لأن المواطن الذي يستهلك أكثر من 2 كيلو واط كرات يعتبره السيد عبد الكريم غزال مدير الطاقات المتجددة بالوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة من الكماليات لذلك فهو لا يحتاج قرضا لتركيز هذه الطاقات كما أنه عديد البنوك التي يمكنه التعامل معها.

أما الفجوة التي تساهم بها الدولة من خلال الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة فإن كل الشرائح المعنية بها والتسقف الخاصة بمقدار 1800 دينار المواطن الذي يركز لاقطا شمسيا بـ 1 كيلو و2 كيلو واط كرات و1450 دينار لكل لاقط تفوق قوته 2 كيلو واط كرات.

ويأمل السيد عبد الكريم غزال خلق آليات جديدة كاشتراط بنوك أخرى في هذه المنظومة لمنح القروض وذلك لتشجيع التونسيين على الإقبال على استعمال الطاقة الفوطوضوئية خاصة وان الكهرباء التي تستعمل اليوم من الغاز الطبيعي سيرتفع سعرها باعتبار أن سعرها مرتبط ارتباطا وثيقا بسعر البترول.

ويخصوص الحملات التوعوية والتحسيسية الموجهة للمواطن لترغيبه الاقبال على الطاقات البديلة فإن وسائل الإعلام العمومية تتعامل مع الوكالة على أساس أن هذا المشروع تجاري وذلك من خلال الفوترة في حين أنه ليس تجاريا وإنما هو من أجل مصلحة البلاد والمواطن

الصحافة 6 ماي 2014
صفحة 8-9